

Distr.: General
12 March 2008
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	لمحة عامة		١	٣
ثانيا -	التطورات الدستورية والسياسية		٧-٢	٣
ثالثا -	إزالة الألغام		١١-٨	٦
رابعا -	الأحوال الاقتصادية		٣٥-١٢	٧
ألف -	لمحة عامة		١٧-١٢	٧
باء -	المالية العامة		١٨	٩
جيم -	مصائد الأسماك		٢١-١٩	٩
دال -	الزراعة، وملكية الأراضي، والثروة الحيوانية		٢٢	١٠
هاء -	السياحة		٢٣	١٠

* ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر الوثيقة ST/CS/SER.A/42).



١١	٢٨-٢٤	النقل والاتصالات وغيرها من المرافق الأساسية	واو -
١٢	٣٥-٢٩	البيئة	زاي -
١٤	٤١-٣٦	الأحوال الاجتماعية	خامسا -
١٤	٣٧-٣٦	لمحة عامة	ألف -
١٤		الصحة العامة	باء -
١٥	٣٩	الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	جيم -
١٥	٤١-٤٠	التعليم	دال -
١٦	٤٥-٤٢	الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية	سادسا -
١٧	٥١-٤٦	نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولي في المسألة	سابعا -
١٩	٥٦-٥٢	وضع الإقليم في المستقبل	ثامنا -
١٩	٥٣-٥٢	موقف الدولة القائمة بالإدارة	ألف -
٢٠	٥٥-٥٤	موقف حكومة الأرجنتين	باء -
٢١	٦٣-٥٦	نظر الأمم المتحدة في المسألة	تاسعا -
		اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	ألف -
٢١	٦٠-٥٦	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	باء -
٢٣	٦٣	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حيث يتألف الإقليم من جزيرتين كبيرتين، تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، ومن نحو ٢٠٠ جزيرة أصغر حجما، ومجموع مساحة هذا الإقليم نحو ١٢ ١٧٣ كيلومترا مربعا. وتقع جزر فوكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي، إلى الشمال الشرقي من كيب هورن بنحو ٧٧٠ كيلومترا وإلى الشرق من أمريكا الجنوبية القارية بنحو ٤٨٠ كيلومترا. ومن جزر فوكلاند (مالفيناس) تدار جزيرة ساوث جورجيا الواقعة على بعد ١ ٣٠٠ كلم تقريبا جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساوث ساندويتش الواقعة على بعد ٧٥٠ كيلو مترا تقريبا شرقي جنوب شرق ساوث جورجيا، كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) منصب مفوض جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش بالإضافة إلى منصبه ذاك. وحسب نتائج أحدث تعداد (٢٠٠٦)، يبلغ عدد سكان الإقليم ٤٧٨ ٢ نسمة (ليس من بينهم السكان الغائبون مؤقتا والمدنيون المرتبطون بالعمل مع وزارة الدفاع)، مقابل ٣٩١ ٢ نسمة في عام ٢٠٠١، وذلك أكبر عدد من السكان منذ سنة ١٩٣١^(١).

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

٢ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أجريت آخر انتخابات عامة لانتخاب كافة الأعضاء الثمانية في المجلس التشريعي، وهم خمسة أعضاء من دائرة استانلي وثلاثة من دائرة كامب (أي خارج استانلي)، وذلك لمدة أربعة سنوات. وتولى آلان هاكل، الحاكم الحالي، منصبه في آب/أغسطس عام ٢٠٠٦. ويجتمع المجلس التشريعي بانتظام لإصدار تشريعات لكفالة "السلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فوكلاند" (مالفيناس). وحسب ما ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، فإن أعضاء المجلس التشريعي ينتخبون رئيسا لذلك المجلس. وهم يعينون رئيسا تنفيذيا لرأس الخدمة المدنية من أجل تنفيذ السياسة العامة. وكل عضو بالمجلس التشريعي يتولى المسؤولية عن مهام وزارية بعينها ويعمل في تعاون وثيق مع الإدارات ذات الصلة. وأعضاء المجلس هؤلاء لا يتحملون في الوقت الحالي أية مسؤوليات وزارية، رغم أن هذا موضع النظر الفعلي كجزء من الاستعراض الدستوري الجاري. أما مسائل السياسة

ملاحظة: استمدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام، بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة، وكذلك من المعلومات المقدمة من حكومة الأرجنتين، ومن المعلومات المتاحة في المصادر المنشورة.

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

العامة، فإن الذي ينظر فيها هو المجلس التنفيذي؛ وهو يتألف من ثلاثة أعضاء بالمجلس التشريعي ينتخبون سنوياً من بين أعضائه، وذلك بالإضافة إلى عضوين معينين بحكم منصبيهما ولا يملكان حق التصويت. كما أن من حق المدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور جلسات المجلس التنفيذي، ولكنهما لا يحق لهما التصويت. وعادة ما يرأس الحاكم اجتماعات المجلس التنفيذي؛ وفي غالب الأحيان يكون الحاكم ملزماً في ما يختص بمهامه التنفيذية بأن يتشاور مع المجلس التنفيذي إلا أنه يحتفظ لنفسه بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع. وفي الوقت الحالي، يجري الإقليم الجولات النهائية من استعراض دستوري^(١). وترد معلومات تفصيلية عن دستور عام ١٩٨٥ وحكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11).

٣ - وفيما يتعلق بعملية إصلاح دستور جزر فوكلاند (مالفيناس)، تفيد المعلومات المقدمة من الأرجنتين أن الحكومة الأرجنتينية قد أكدت رفضها المذكور في بيان أحاله إلى الأمين العام في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، وجاء فيه أن "أحكام هذا الإصلاح تنطوي ضمناً على تجاهل تام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩، ولا سيما روح القرار ٤٩/٣١، الذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها إدخال تعديلات انفرادية على الحالة الراهنة" (انظر A/40/132).

٤ - وحسب ما جاء في معلومات وفرتها الأرجنتين، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أصدرت حكومة الأرجنتين بياناً صحفياً بمناسبة الاحتفال بيوم "تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس والقطاع القطبي الجنوبي"، جاءت خاتمته على النحو التالي:

"وفي هذا اليوم التاريخي الهام، تكرر حكومة الأرجنتين مطالبتها الحازمة بالسيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش وما يحيط بها من مناطق بحرية. وفي الوقت نفسه، فإنها لا تفهم رفض بريطانيا لاستئناف المفاوضات وتؤكد من جديد رغبتها الدائمة في استئنافها بهدف التوصل في أقرب وقت ممكن وبطريقة عادلة وحاسمة إلى تسوية لهذا النزاع على السيادة، الذي ظل دون حل حتى الآن".

٥ - وفي مرفق لرسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/62/625)، المرفق الأول)، أفادت الأرجنتين بأنها أبلغت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ برفضها "محاولة إدراج الأجزاء المذكورة من الإقليم الوطني الأرجنتيني في قائمة الأراضي التي يسري عليها نظام 'رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار' المنصوص عليه في

معاهدة لشبونة المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، الموقعة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، صاغت رئاسة الاتحاد الأوروبي مذكرة متصلة بتلك المسألة فيما يتعلق بالبلاغ الصادر عن مؤتمر قمة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تطرح وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بشأن انطباق معاهدة لشبونة. وكررت تلك المذكرة إعلان أن "معاهدة لشبونة، الموقعة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لا تؤثر على مركز جزر فوكلاند وساوث جورجيا وساوث ساندويتش وإقليم أنتاركتيكا البريطاني بوصفها أقاليم مرتبطة".

٦ - وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال الموقت في البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/62/639)، أحالت حكومة الأرجنتين نص بيان صحفي "بمناسبة حلول ذكرى أخرى لاحتلال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية غير المشروع لجزر مالفيناس" في عام ١٨٣٣، حيث ورد في البيان، في جملة أمور، ما يلي:

تكرر حكومة الأرجنتين تأكيد ضرورة الامتثال للقرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة وللإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية، من جملة متدييات عديدة أخرى، والتي تطلب من حكومتى جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استئناف المفاوضات الثنائية بهدف التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل عادل وسلمي ودائم للتراع على السيادة.

٧ - وفي رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (A/62/660)، أشار الممثل الدائم إلى رسالة الأرجنتين المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، التي تحيل نص البيان الصحفي آنف الذكر، وأعلن ما يلي:

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ليس لديها شك في سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وترفض ادعاءات حكومة الأرجنتين أن لديها السيادة على تلك الجزر والمناطق وأن المملكة المتحدة تحتل جزر فوكلاند احتلالاً غير شرعي.

ومبدأ تقرير المصير الذي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة هو أساس موقفنا إزاء السيادة على جزر فوكلاند. ولا يمكن التفاوض بشأن السيادة على جزر فوكلاند

ما لم يكن سكان تلك الجزر راغبين في ذلك. وهؤلاء السكان يعربون بانتظام وبوضوح عن رغبتهم في أن تظل جزر فوكلاند تحت السيادة البريطانية.

ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن هناك كثيرا من الفرص للتعاون في جنوب الأطلسي ضمن 'إطار السيادة' الذي تحدد في البيان المشترك بين المملكة المتحدة والأرجنتين المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وهو تعاون من شأنه أن يعود بفوائد متبادلة. وقد قدمت المملكة المتحدة مؤخرا عددا من المقترحات في هذا الشأن، وتظل حريصة على إقامة علاقة بناءة مع الأرجنتين وعلى تعزيز التعاون العملي في جنوب الأطلسي.

ثالثا - إزالة الألغام

٨ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أبرمت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة اتفاقا، مشمولا بصيغة تتعلق بالسيادة، بخصوص دراسة جدوى لإزالة الألغام الأرضية الموجودة في جزر فوكلاند (مالفيناس)، على سبيل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها البلدان في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا.

٩ - وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أبرم اتفاق آخر، مشمول بالصيغة المتعلقة بالسيادة، ليضاف إلى الاتفاق المبرم في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقد أقر هذا الاتفاق إدراج الذخائر غير المنفجرة الموجودة بالمنطقة الملغمة في نطاق المذكرات المتبادلة عام ٢٠٠١، كما أقر إجراء التعاقد مع شركة خاصة لأداء أعمال معينة مرتاة في دراسة الجدوى الرئيسية، بما في ذلك مسح ميداني في جزر فوكلاند (مالفيناس).

١٠ - وعقب اكتمال مسح ميداني أجرته جامع كرانفيلد بموجب ترتيبات تم تناولها من قبل في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧ (A/AC.109/2007/13)، قدمت الجامعة مشروع تقرير الفرقة العاملة المشتركة بين المملكة المتحدة والأرجنتين. وفي الجلسات من ١٣ إلى ١٧ للفرقة العاملة المشتركة التي عقدت في عام ٢٠٠٧ في بوينس آيرس أو لندن، تم الاتفاق على مشروع نص دراسة الجدوى ومرفقاتها واعتماده. علاوة على ذلك، تم وضع الصيغة النهائية للمعلومات العامة المقرر نشرها على الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. وقُدمت دراسة الجدوى للحكومتين للموافقة عليها، وهو ما تم تأكيده بتبادل للمذكرات جرى في بوينس آيرس في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وبذلك اختتمت الفرقة العاملة المشتركة أعمالها حسب نص اتفاق عام ٢٠٠١.

١١ - وفي الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أدلى كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة ببيان وطني يعلن اكتمال دراسة الجدوى المشتركة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن إزالة الألغام الأرضية في جزر فوكلاند (مالفيناس)، في حين تم في عرض مشترك قدمه وفدا البلدين توضيح النتائج الرئيسية للتقرير. وخلص التقرير إلى أن الإزالة ممكنة إلا أنها ستطرح تحديات ومخاطر تقنية كبيرة، بما يشمل التحديات المتعلقة بالأثر البيئي المحتمل. ويجري النظر في خيارات الإزالة كما تبينها دراسة الجدوى^(٢).

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يقدر الناتج المحلي الإجمالي لجزر فوكلاند (مالفيناس) بنحو ٧٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً. وتشير الزيادة في إيرادات ضريبة الشركات إلى ازدهار القطاع الخاص ونموه. ولا تزال صناعة صيد الأسماك تمثل أهم قطاع في الاقتصاد؛ كما شهد قطاع السياحة نمواً سريعاً. وإضافة إلى ذلك، أخذت الهيئة الإنمائية لجزر فوكلاند، منذ تكوينها في عام ١٩٨٤، تشجع نشوء قطاع خاص.

١٣ - وبينت نتائج آخر تعداد سكاني، أجري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أن ساكن جزر فوكلاند (مالفيناس) العادي يعيش في البلدة الوحيدة، أي استانلي، ويعمل ٤٩ ساعة أسبوعياً في المتوسط للإقليم ويتراوح أجره بين ١٢ ٠٠٠ و ١٤ ٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً^(١).

١٤ - وكما يرد في السجل الرسمي لجلسة اللجنة الخاصة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/AC.109/2007/SR.8)، فإن السيد خورخي إ. تايانا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين، أشار إلى أنه في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠، عقدت لجنة الموارد الهيدروكربونية في جنوب غرب المحيط الأطلسي اجتماعها الأخير من جراء التفسيرات المتباينة لنطاق التفاهم بين البلدين. كما أشار وزير الخارجية إلى أن المملكة المتحدة تواصل القيام بأعمال من جانب واحد على نحو يتنافى مع الإعلان المشترك لعام ١٩٩٥ بشأن التعاون في الأنشطة البحرية في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وأضاف أن الحكومة الأرجنتينية كانت تعتزم أن تنقل إلى حكومة المملكة المتحدة النتائج التي توصلت إليها

(٢) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛

.www.apminebanconvention.org/meetings-of-the-states-parties/8msp

فيما يتعلق بهذه المسألة في اجتماع دبلوماسي اقترحته الأرجنتين، ولكن المملكة المتحدة رفضت حضوره. وبناء عليه، أعلنت حكومة الأرجنتين في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ قرارها الانسحاب من الإعلان.

١٥ - ومضى وزير الخارجية قائلاً إنه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، حث رؤساء الدول الحاضرون في مؤتمر الطاقة الأول لأمريكا الجنوبية البلدين على تحديد المفاوضات، أملاً في إمكانية التوصل إلى اتفاق جديد فيما يتعلق بتبادل البضائع والخدمات بين البر الرئيسي للأرجنتين وجزر مالفيناس في إطار الصيغة السيادية، وأنه يمكن اتخاذ تدابير لبناء الثقة فيما يتعلق بالمسائل العسكرية.

١٦ - وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/61/827) تحيل مذكرة موجهة إلى مارغريت بيكيت، وزيرة الخارجية في المملكة المتحدة، من وزير خارجية الأرجنتين تايانا، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، بشأن الإعلان المشترك المتعلق بالأنشطة البحرية بمنطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي. ومما يتصل بذلك الموضوع أيضاً مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/62/494). وتضمنت المذكرة نص مذكرة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أحالتها سفارة جمهورية الأرجنتين في المملكة المتحدة إلى فريق أمريكا اللاتينية في وزارة الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة، بشأن إصدار تراخيص للقيام بأنشطة للتنقيب عن الهيدروكربونات واستكشافها.

١٧ - وفي رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/62/571)، أشار الممثل الدائم إلى المذكرة الشفوية للأرجنتين المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (A/62/494) وذكر، في جملة أمور، ما يلي:

حكومة المملكة المتحدة لا يساورها أي شك بخصوص سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وهي ترفض ادعاء حكومة الأرجنتين أن لها السيادة على تلك الجزر والمناطق وأن المملكة المتحدة تحتل جزر فوكلاند احتلالاً غير مشروع.

باء - المالية العامة

١٨ - السنة المالية في الإقليم تبدأ في ١ تموز/يوليه وتنتهي ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن ميزانية الإقليم متوازنة. وفي السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بلغ التقدير المنقح الخاص بمجموع الإيرادات ٥٠ مليون جنيه إسترليني، منها ١٦ مليون جنيه إسترليني أتت من مصائد الأسماك، و ١٠,٧ مليون جنيه إسترليني من إيرادات الاستثمار، و ٨,٥ مليون جنيه إسترليني من الضرائب، و ٤,٩ مليون جنيه إسترليني من الأشغال العامة. وأثناء الفترة نفسها، بلغ التقدير المنقح الخاص بالنفقات ٤١ مليون جنيه إسترليني^(١).

جيم - مصائد الأسماك

١٩ - يمثل سمك الحبار، بنوعيه الطويل الزعانف والقصير الزعانف، كما ورد سابقاً، الدعامة الأساسية لثروة الإقليم السمكية واقتصاده (انظر الوثيقة A/AC.109/2007/13). وعلاوة على هذين النوعين، يجري صيد عدد من الأنواع الزعنفيه، منها سمك الأبيض الزرقاوي وسمك النازلي وسمك الغرناد النيوزيلندي. وإدارة مصائد الأسماك هي المسؤولة عن إدارة شؤون صيد الأسماك. وعقب سن مرسوم مصائد الأسماك (الحفظ والإدارة) في سنة ٢٠٠٥، بدأ الإقليم في تنفيذ نظام جديد لإصدار التراخيص أدخل نظام حقوق فردية طويلة الأجل قابلة للنقل، وهي حقوق مملوكة لسكان الجزر. وقد بدأ العمل بهذا النظام مبدئياً بالنسبة لصيد الحبار الطويل الزعنف وصيد سمك باتاغونيا المسنن، وسيجري التوسع فيه ليشمل أنواعاً أخرى في الوقت المناسب. ويمنح هذا النظام الجديد مزيداً من السيطرة على موارد المصائد السمكية بالإقليم للسكان المحليين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية المحليين، الأمر الذي سيُشجع على الارتقاء بمعايير الحفظ. وتفيد المعلومات المقدمة من الأرجنتين أن حكومة الأرجنتين أصدرت في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بلاغاً تؤكد فيه من جديد رفضها السابق لاعتماد المملكة المتحدة بشكل غير قانوني سياسة جديدة لمصائد الأسماك. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ رفضت المملكة المتحدة اعتراض الأرجنتين. ويرد المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧ التي أعدتها الأمانة العامة (المرجع نفسه).

٢٠ - وعقد في لندن في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وفي بوينس آيرس في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ اجتماعان دبلوماسيان استثنائيان بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بهدف تحليل ولاية لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي. وكانت هذه اللجنة قد أنشئت عقب

صدور الإعلان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. ويرد المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧ التي أعدتها الأمانة العامة (المرجع نفسه).

٢١ - وفي اجتماع اللجنة الخاصة المعقود في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعلن السيد تايانا وزير خارجية الأرجنتين، حسبما ورد في السجل الرسمي للاجتماع (انظر الوثيقة A/AC.109/2007/SR.8)، أن المملكة المتحدة اتخذت عددا من التدابير من جانب واحد، في المناطق البحرية المحتلة بصورة غير قانونية، ذات التأثير الطويل الأجل على موارد مصائد الأسماك، انتهاكا للإعلان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وقرارات الجمعية العامة، واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. ووفقا لما ذكره وزير الخارجية تايانا، شملت تلك التدابير محاولة مطالبة السفن التي ترفع أعلام دول ثالثة شراء تراخيص صيد الأسماك وفرض شروط غير قانونية مماثلة. ومضى وزير الخارجية قائلا إن تلك التدابير دفعت الأرجنتين إلى تقديم احتجاج إلى منظمة البلدان الأمريكية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والنظر في مواصلة عضويتها في لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي. وقد تم تعليق اجتماعات اللجنة على أي حال، وعلى الرغم من عقد اجتماعين دبلوماسيين، لم يتم التوصل إلى اتفاق باستئناف الاجتماعات.

دال - الزراعة، وملكية الأراضي، والثروة الحيوانية

٢٢ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، كان أهم تغيير في الزراعة في السنوات الأخيرة هو نمو صناعة اللحوم. وتجري مواءمة الزراعة لإنتاج خراف مزدوجة الأغراض تزيد العائد من اللحوم والأصواف كليهما إلى أقصى حد. وللإقليم خطة عشرية جارية لدعم الزراعة، بالرغم من أن الإنفاق عليها بموجب الخطة انخفض سنويا منذ عام ٢٠٠٤. وتوجد برامج المراعي وتحسين النسل في صلب استراتيجية الحكومة. وقد انخفضت مساحة المزارع نظرا لانصراف بعض ملاك الأراضي عن إدارة الثروة الحيوانية إما كليا أو جزئيا عندما تمكنوا من تحقيق دخل من مصادر أخرى^(١).

هاء - السياحة

٢٣ - سُجل توسع هام في قطاع السياحة بجزر فوكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة، حيث بلغ معدل الزيادة في وصول الزائرين نسبة ٢١ في المائة بين موسمي ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، قدم ٥٢ ٠٠٠ زائر بسفن الرحلات في موسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مقارنة بـ ٤٥ ٠٠٠ زائر في موسم ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويتوقع أن يزور نحو ٨٠ ٠٠٠ زائر بسفن الرحلات و ١ ٠٠٠ سائح قادم برا جزر

فوكلاند (مالفيناس) في موسم ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ويتوقع مجلس السياحة أن تتجاوز الأعداد السنوية للسياح ١٠٠ ٠٠٠ زائر في السنوات القليلة المقبلة في حال استمرار الزيادة الكبيرة^(١).

واو - النقل والاتصالات وغيرها من المرافق الأساسية

٢٤ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الإقليم يشارف نهاية برنامج واسع النطاق لبناء الطرق، ينطوي على بناء شبكة طرق لربط المستوطنات والمزارع البعيدة. إضافة إلى ذلك، هناك خط للنقل الساحلي لخدمة المجتمعات المحلية خارج استانلي، لإمدادها بالوقود، وإمداد متاجر المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والغربية والبعيدة، فضلاً عن خدمة نقل منتظمة بالعبارات بين الجزيرتين الرئيسيتين، حاملة المسافرين والشحنات على السواء^(١).

٢٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت شركة الخطوط الجوية الشيلية، المسماة "لانشيلي"، تقوم برحلات منتظمة بين بونتا أريناس، في شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك التوقف مرتين شهرياً في ريو غاليجوس، في البر الرئيسي للأرجنتين، مرة واحدة في كل اتجاه، وفقاً لأحكام البيان الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة^(٣). وهذه الخدمة تقدم في إطار الاتفاقات الجوية التجارية بين الأرجنتين وشيلي. وقد وضع اتفاق تبادل المذكرات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ الملاحة الخاصة والملاحة الجوية الخاصة بين البر الرئيسي للأرجنتين وجزر فوكلاند (مالفيناس) ضمن صيغة للسيادة. وبالتالي، تنظر الأرجنتين في أمر الرحلات الجوية غير المنتظمة المتجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس)، وتأذن بها على أساس كل حالة على حدة. ومنذ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لم تأذن الأرجنتين بأي رحلات جوية غير منتظمة بين بلدان ثالثة وجزر فوكلاند (مالفيناس) تقوم بها أي شركة ترفع علم بلد ثالث. ولا يؤثر ذلك الموقف على استمرار الخدمة المنتظمة المذكورة أعلاه، كما لا يسري على حالات الطوارئ أو الرحلات الجوية المخصصة للإجلاء الطبي^(١).

٢٦ - وفي أواخر سنة ٢٠٠٣ والربع الأول من سنة ٢٠٠٤، تبادلت الأرجنتين والمملكة المتحدة الآراء حول الاقتراح الأرجنتيني الرامي إلى إنشاء خدمة جوية منتظمة مباشرة بين البر الرئيسي للأرجنتين وجزر فوكلاند (مالفيناس) تديرها شركات الخطوط الجوية الأرجنتينية. وقالت المملكة المتحدة إن أي ترتيبات يجب أن تكون مقبولة لسكان الجزر. ولم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في هذا الشأن^(١).

(٣) UK/ARGENTINA JOINT STATEMENT, 14 July 1999, www.fco.gov.uk

٢٧ - وفي اجتماع اللجنة الخاصة المعقود في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر الوثيقة A/AC.109/2007/SR.8)، أعلن السيد تايانا وزير خارجية الأرجنتين أن الأرجنتين اقترحت على المملكة المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، إنشاء رحلات جوية نظامية بين الجزر والبر الرئيسي للأرجنتين، تديرها شركات جوية أرجنتينية. وأعلن الوزير كذلك أن الأرجنتين لا تزال تنتظر ردا مرضيا على اقتراحها، وهو ما سيفتح الباب دون شك أمام احتمالات جديدة وبناءة لكلا الطرفين.

٢٨ - وقد تحسنت الاتصالات، داخليا ومع العالم الخارجي على السواء، بشكل مثير على مر السنوات العديدة الماضية. ووفقا لآخر تعداد أجري سنة ٢٠٠٦، تتاح إمكانية الوصول إلى الإنترنت لـ ٧٤٠ حاسوبا من الحواسيب الـ ١٠٩٣ الموجودة في الجزر ويوجد ١٠٦٨ هاتفا محمولا و ١٤٢٨ خطا هاتفيا ثابتا. وترد معلومات إضافية عن النقل والاتصالات وغيرها من المرافق الأساسية في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11).

زاي - البيئة

٢٩ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، وافق الإقليم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على الانضمام إلى تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وعلى بروتوكول كيوتو. وحيث أنه ثاني إقليم بريطاني فيما وراء البحار ينضم إلى التزام المملكة المتحدة بالاتفاقية والبروتوكول، فإن هذا يمثل استعدادا للنهوض بأعباء الشواغل البيئية.

٣٠ - في سياق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في بالي، بإندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أحالت الأرجنتين مذكرة إلى أمين الاتفاقية. ووفقا لمعلومات وفرتها الأرجنتين، ورد في المذكرة، في جملة أمور، أن "التقرير الوطني للأرجنتين لا يشمل انبعاثات غاز الدفيئة من جزر مالفيناس، وساوث جورجيا، وساوث ساندويتش"، التي هي "موضع نزاع على السيادة أقرت به صراحة الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فضلا عن منظمات دولية أخرى". وتضيف الأرجنتين أن ذلك ينطوي على التزام بعدم اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تغيير طبيعة النزاع، وكذلك الامتناع عن اتخاذ إجراءات من طرف واحد بما يخالف القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة^(٤).

(٤) انظر أيضا E/AC.109/2007/SR.8 Executive Summary, ARG/COM/3 E <http://unfccc.int/resource/docs/natc/argnc2s.pdf>.

٣١ - وفي الإقليم نفسه، هناك برنامج لاسترداد الحرارة المهدرة تنفذه محطة لتوليد الطاقة لاستخدام الكهرباء المهدرة لتدفئة مستشفى محلي ومدرسة مجتمعية. ووضع الهيكل الأساسي لاسترداد الحرارة المهدرة على شبكة الإنترنت في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ودخلت أول مزرعة رئيسية لاستغلال طاقة الرياح في الإقليم مرحلة التشغيل في عام ٢٠٠٧ وهي توفر ٢٥ في المائة من كهرباء استانلي. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ولدت التوربينات أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ وحدة كهربية. وعلى نطاق أصغر، وفر تقديم توربينات عاملة بطاقة الرياح للحدائق المنزلية والمستوطنات الصغيرة في جميع أرجاء الجزر. وتقدم شركة جزر فوكلاند للتنمية للمزارعين منحة تمثل ٥٠ في المائة من تكاليف تلك التوربينات. علاوة على ذلك، تقوم إدارة التخطيط البيئي في الإقليم بوضع مبادئ توجيهية لمراقبة البناء بهدف تشجيع بناء مساكن أكثر كفاءة من حيث الطاقة^(١).

٣٢ - وقد عُقد الاجتماع الثاني للأطراف في الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء في كرايستشيرتش، بنيوزيلندا، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (ترد معلومات إضافية عن الموضوع في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧ التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2007/13)). وحضر الاجتماع ممثلون لتسعة أطراف، بما في ذلك الأرجنتين والمملكة المتحدة. وأعلن الاجتماع إطلاق خطة عمل تدوم ثلاث سنوات لتأمين مستقبل الطيور البحرية^(٥).

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ استعرض الفريق التوجيهي للاتفاق المنجزات المحققة في إطار خطة العمل المنشورة تحت عنوان "طيور القطرس والنوء في جنوب المحيط الأطلسي: أولويات الحفظ". وأحرزت المنطقة تقدماً في جميع المهام ذات الأولوية العليا. وتم تحديد خمس مجالات ذات أولوية لفترة ما بعد عام ٢٠٠٨^(١).

٣٤ - وفي غضون ذلك، وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تعمل جزر فوكلاند (مالفيناس) على إعمال عدد من المعاهدات البيئية الأخرى، بما في ذلك اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض وبالحيوانات والنباتات البرية، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة^(١).

٣٥ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الأرجنتين، رفضت الجمهورية الأرجنتينية التطبيق الإقليمي الذي نفذته المملكة المتحدة لاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، والاتفاق الدولي بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض

(٥) انظر الموقع www.acap.aq.

وبالحيوانات والنباتات البرية، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، على أساس أن جزر فوكلاند (مالفيناس) وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها بوصفها جزء لا يتجزأ من إقليمها^(٦).

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٣٦ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس). علاوة على ذلك، وسعت المملكة المتحدة نطاق العمل بالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليشملا الإقليم، وهي تحترم إجراءات تقديم تقارير منتظمة بمقتضى هذين الصكين. وليس هناك أي تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتطبق المملكة المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما يشمل بروتوكولها الاختياري، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، في جزر فوكلاند (مالفيناس).

٣٧ - وكما ذكر آنفا، ترفض الأرجنتين باستمرار التطبيق الإقليمي من قبل المملكة المتحدة لتلك الصكوك المختلفة، فضلا عن تسمية الإقليم بأنه من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى. ويرد مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧ التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2007/13).

باء - الصحة العامة

٣٨ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحالة العامة للصحة في جزر فوكلاند (مالفيناس) طيبة. ويقدم العلاج الطبي وعلاج الأسنان والأدوية التي تسلم بوصفات طبية بالبحان لجميع المقيمين ولمواطني المملكة المتحدة بموجب اتفاق صحي ينص على المعاملة بالمثل. كما تقدم كافة الخدمات الطبية في مستشفى الملك إدوارد السابع التذكاري في استانلي، الذي يوفر طائفة كاملة من خدمات الرعاية الأولية للسكان المدنيين، والأفراد العسكريين المتمركزين في استانلي، وطواقم أساطيل الصيد الأجنبية العاملة في محيط الجزر. وبالإضافة إلى

(٦) انظر الوثيقة A/AC.109/2007/13؛ ووثيقة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

.FCCC/SBI/2007/MISC.5

ذلك، توجد خدمة طبية زائرة للمستوطنات الزراعية النائية. وتتوافر بالمستشفى المرافق اللازمة للتعامل مع الحالات الطبية والجراحية الخطيرة. وهو يضم ٢٨ سريرا، من بينها سريران خاصان برعاية الأمهات وسريران للرعاية المركزة. أما الحالات التي تتطلب عناية متخصصة، فتجري معالجتها إلى أن تستقر ثم يجري إجلاؤها إلى المملكة المتحدة، أو شيلي، أو إلى مونتيفيديو في الحالات الطارئة.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣٩ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على إلزام جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ عاما بسداد اشتراكات شهرية ثابتة. وخلال عام ١٩٩٨، بدأ تنفيذ قانون نظام المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند الصادر عام ١٩٩٧. ويوفر هذا النظام وسيلة اشتراك وطنية محددة، يستطيع من خلالها أرباب العمل، والأفراد العاملون لحساب أنفسهم، وغيرهم من الأفراد في جزر فوكلاند (مالفيناس)، أن يسددوا الاشتراكات بموجب اتفاقات بين أرباب العمل والموظفين أو طوعا أثناء حياتهم العملية وأن يحصلوا على معاش عند التقاعد. ولمعالجة حالات المشقة والعجز، هناك نظام معمول به يوفر منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

دال - التعليم

٤٠ - التعليم في جزر فوكلاند (مالفيناس) مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و ١٦ عاما، حيث يتاح الحصول على التعليم قبل المدرسي (الحضانة) بدءا من سن الرابعة. والحكومة المحلية توفر الموظفين والمعدات واللوازم للتعليم، ولديها مدرسة للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الثانوي في استانلي، كما تدير مدرستين في المستوطنات. وفي المناطق الريفية، يلتحق صغار الأطفال بمدارس المستوطنات أو يزورهم أحد المعلمين المتنقلين الستة لمدة أسبوعين كل ستة أسابيع. كما تتوفر دروس بواسطة الهاتف. أما الطلاب الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ عاما ويحْتَازون الامتحانات، فيجري تمويل دراساتهم في الخارج، وغالبا في المملكة المتحدة.

٤١ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإنه في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كان ٣٩٩ تلميذا يتلقون تعليمهم في جزر فوكلاند (مالفيناس)، في حين أن التعليم لما بعد عمر ١٨ سنة كان يتم توفيره محليا عن طريق وحدة التدريب في دائرة التعليم، حيث شمل ذلك ٢٨ طالبا. وفي غضون ذلك، كان ٥١ طالبا يدرسون في الخارج بعد المرحلة الثانوية وبمرحلة التعليم

العالي^(١). ووفقا لمعلومات مقدمة من الأرجنتين، يحق لسكان جزر فوكلاند (مالفيناس) الالتحاق بنظام التعليم الأرجنتيني الحكومي.

سادسا - الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية

٤٢ - تشترك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في أنشطة الكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. واشترك ممثلون عن الحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في مناقشات بشأن المسائل التي تؤثر على مصالحهم.

٤٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام، رفضت حكومة الأرجنتين الإعلان الذي أصدرته المملكة المتحدة بتوسيع النطاق الإقليمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ليشمل جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام، رفض الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ذلك الموقف. ويرد مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧ التي أعدها الأمانة العامة (المرجع نفسه).

٤٤ - وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تُقدم المطالبات المتعلقة بالجرف القاري الممتد إلى لجنة حدود الجرف القاري بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. ووفقا لما أفادت به المملكة المتحدة، فإنها تقوم ببحث تقريرها إلى لجنة حدود الجرف القاري فيما يتعلق بالجرف القاري المحيط بجزر فوكلاند (مالفيناس) وساوث جورجيا. ولم تكتمل بعد الخرائط المتعلقة بذلك التقرير في شكلها النهائي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اقترحت المملكة المتحدة عقد اجتماع مع الأرجنتين بشأن هذا الموضوع^(١).

٤٥ - وفي ذلك الصدد، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أعلن نستور كيرشنر، رئيس الأرجنتين، عند مخاطبته للجمعية العامة (A/62/PV.5)، قائلا "ترفض حكومة بلادي بشدة المطالبة البريطانية بشأن تحديد المجالات البحرية" المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس) وساوث جورجيا وساوث ساندويتش. وأشار الرئيس إلى أن الأرجنتين ترفض بصورة خاصة نية المملكة المتحدة التي أفصح عنها مؤخرا بتقديم تقرير بذلك المعنى إلى لجنة حدود الجرف القاري.

سابعاً - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

٤٦ - أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إعلاناً بشأن مسألة جزر مالفيناس (جزر فوكلاند) (انظر الوثيقة A/61/986، المرفق)، قامت فيه، ضمن جملة أمور، بالترحيب بإعادة تأكيد حكومة الأرجنتين تصميمها على مواصلة استكشاف كافة السبل الممكنة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وبالنهج البناء الذي تتبعه تجاه سكان جزر مالفيناس (جزر فوكلاند). وأكدت من جديد ضرورة قيام حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف التفاوض في أقرب وقت ممكن بشأن النزاع على السيادة، من أجل التوصل إلى حل سلمي لذلك الخلاف الذي طال أمده. وقررت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية مواصلة بحث مسألة جزر مالفيناس (جزر فوكلاند) في دوراتها اللاحقة لحين التوصل إلى تسوية نهائية لها.

٤٧ - ووفقاً لمعلومات قدمتها الأرجنتين، في تلك المناسبة، أشار وزير الخارجية تابانا إلى المسألة قائلاً:

إن مسألة جزر مالفيناس، التي تمثل حالة خاصة فريدة من حالات إنهاء الاستعمار، وهي حالة أعلنت هذه المنظمة أنها تشكل موضع اهتمام دائم لنصف الكرة الجنوبي، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض إلى حين التوصل إلى حل نهائي لها. ويجب على حكومتي الجمهورية الأرجنتينية والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في أقرب وقت ممكن^(٧).

٤٨ - وطرحت المملكة المتحدة موقفها من نظر منظمة الدول الأمريكية في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مذكرة شفوية مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من بعثة المراقبة الدائمة للمملكة المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية إلى رئيس الجمعية العامة للمنظمة (انظر الوثيقة A/61/1024، المرفق). وأشار المراقب الدائم، في جملة أمور، إلى الإعلان آنف الذكر بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، قائلاً:

كانت آخر مرة أعلنت فيها المملكة المتحدة موقفها بالتفصيل في رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (A/61/535)، من السير إيمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، كتبت ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به الرئيس نستور كارلوس كيرشنر رئيس الجمهورية الأرجنتينية أمام

(٧) www.oas.org/speeches.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويظل ذلك الموقف هو موقف المملكة المتحدة. والمملكة المتحدة لا تساورها أي شكوك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها^(١).

٤٩ - وأصدر رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية المجتمعين في سانتياغو، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بلاغا خاصا بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) أكدوا فيه من جديد "ضرورة استئناف حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للمفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية إيجاد حل سريع للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية ولمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية"^(٨).

٥٠ - ووفقا للمعلومات التي أوردتها الأرجنتين، فإن رؤساء الدول الأطراف في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المنتسبة جددوا التزامهم، في إعلانهم المشترك المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الصادر في الاجتماع الرابع والثلاثين لمجلس السوق المشتركة المعقود في مونتفيدو، بإعلان ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وفيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أكدوا من جديد دعمهم للحقوق المشروعة للجمهورية الأرجنتينية فيما يتصل بالنزاع على السيادة. علاوة على ذلك، شدد الرئيس على أن اتخاذ التدابير من طرف واحد يخالف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأشار إلى وجود مصلحة إقليمية في التوصل إلى حل للنزاع في أقرب وقت ممكن.

٥١ - بالإضافة إلى ذلك، وفقا لمعلومات قدمتها الأرجنتين، فإن وزراء الخارجية لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، المجتمعين في بوينس آيرس في يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لاستعراض التقدم المحرز في مختلف مجالات التعاون بين المنطقتين منذ انعقاد مؤتمر قمة برازيليا في أيار/مايو ٢٠٠٥، أهابوا بالأرجنتين والمملكة المتحدة، فيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل عادل وسلمي ودائم للنزاع على السيادة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعلن الوزراء كذلك أن "إدراج جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش بوصفها أقاليم منتسبة لأوروبا بموجب المرفق الثاني للباب الرابع، 'انتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار'،

(٨) انظر XVII Cumbre Iberoamericana, www.oei.es/cumbres.htm.

من الجزء الثالث من المعاهدة المعدلة للمعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، أمر لا يتفق ووجود نزاع بشأن السيادة على تلك الجزر“.

ثامنا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ - طرح الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/469)، موقف حكومته ممارسة حق الرد على ملاحظات رئيس الأرجنتين في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على النحو التالي:

تولي الحكومة البريطانية أهمية كبرى لمبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في المادة ١-٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا هو المبدأ الذي يبنى عليه موقفنا بشأن جزر فوكلاند.

ولقد عبّر الممثلون المنتخبون لجزر فوكلاند مرة أخرى عن وجهات نظرهم بوضوح عندما زاروا الأمم المتحدة لحضور المناقشة التي دارت هذه السنة في لجنة الـ ٢٤. وطلبوا إلى اللجنة أن تعترف بأنه يحق لهم أن يمارسوا حق تقرير المصير، شأنهم شأن أي شعب آخر، وكرروا تأكيد أن شعب جزر فوكلاند لا يرغب في إدخال أية تغييرات على وضع الجزر.

ولا مجال لإجراء أي مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم يعبر سكان الجزر عن تلك الرغبة، وحتى يحين الوقت الذي يعربون فيه عن ذلك.

ولا يساور المملكة المتحدة أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند.

٥٣ - وفي الرسالة التي وجهها غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى الإقليم بمناسبة أعياد الميلاد، ذكر من جديد بالتزام المملكة المتحدة تجاه سكانها وبحقهم في تقرير المصير، في إطار الذكرى الخامسة والعشرين للصراع على جزر فوكلاند (مالفيناس)، إذ قال:

ومع اقتراب هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين من نهايتها، أود أن أعلن مرة أخرى تصميم حكومتي على حماية حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم. ولا يساورني شك في سيادة المملكة المتحدة على جزر

فوكلاند وإنني أتعهد بحماية أمنكم وكل ما بذلتكم قصارى جهدكم لإنجازه خلال
الخمس وعشرين سنة الماضية^(١).

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٥٤ - كما يتضح من السجل الرسمي لجلسة الجمعية العامة، المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (A/62/PV.5)، فإن نيسطور كيرشنر رئيس الأرجنتين أشار في خطابه أمام الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى الأهمية المستمرة التي تكتسيها مسألة جزر مالفيناس بالنسبة للأرجنتين، بما فيها جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، فضلا عن المناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر:

وهذه السنة سيكون قد مر ١٧٤ عاما منذ أن بدأ البريطانيون احتلالهم لهذا الجزء من التراب الوطني للأرجنتين. ومنذ أن وقع عمل القوة هذا في ١٨٨٣، ما فتئت بلادي تحتج على هذا الاحتلال غير الشرعي وتطالب بممارسة كامل سيادتها.

ونود أن نذكر أيضا أن عام ٢٠٠٧، يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لنشوب صراع ١٩٨٢ في جنوب الأطلسي، وهو صراع أشعلت شرارته الدكتاتورية العسكرية بدون تأييد الشعب الأرجنتيني الذي سعى دائما إلى إيجاد حلّ سلمي لمطالبته المشروعة بالسيادة.

وقد تناولت الجمعية العامة هذه المسألة في مناسبات عديدة قبل عام ١٩٨٢ وبعده. وبدءا من ١٩٦٥، عندما اتخذت الجمعية القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، اعترفت المنظمة، سنة بعد سنة، بوجود نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على مسألة جزر مالفيناس. وحثت الحكومتين على التفاوض في أسرع وقت ممكن بغية إيجاد حلّ سلمي للنزاع، مع مراعاة قرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومصالح سكان الجزر. إن الهدف الدائم الذي لا يمكن التفريط فيه والمتمثل في استعادة السيادة الكاملة للأرجنتين على هذا الجزء من أرضنا واستعدادنا الدائم لاستئناف المفاوضات بغية إيجاد تسوية سلمية للنزاع منصوص عليهما في دستورنا الوطني.

ومن غير المفهوم لنا أن تكون المملكة المتحدة غير راغبة في التفاوض بشأن هذه المسألة، وهي بذلك تنتهك أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) والكثير من القرارات المماثلة.

٥٥ - ووفقا لما أورده الأرجنتين، فإن رئيسة الأرجنتين المنتخبة مؤخرا كريستينا فيرنانديز دي كيرشنر أعلنت قائلة، في خطابها الافتتاحي أمام الجمعية التشريعية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ”إنني أود أن أؤكد، مرة أخرى، مطالبتنا التي لا يمكن التخلي عنها والتي لا رجعة عنها بالسيادة على جزر مالفيناس، وأن أوجه انتباه البلد المحتل، الذي يعطي الانطباع بالتقدمية والامتنال للقانون في جميع المتدييات الدولية، إلى أنه قد تم الإبلاغ لدى الأمم المتحدة عن وجود حالة جيب استعماري وأن الوقت قد حان للعودة إلى الامتنال لولاية الأمم المتحدة، المنظمة التي ننتمي جميعا إلى عضويتها“^(٩).

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٦ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها الثامنة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر الوثيقة A/AC.109/2007/SR.8). وفي تلك الجلسة، قررت اللجنة الخاصة الاستجابة لطلب الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو الاشتراك في النظر في هذا البند.

٥٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيان هانسن وريتشارد ديفيس من المجلس التشريعي لجزر فوكلاند (مالفيناس) ببيانين. وأدلى ببيانين أيضا جيمس دوغلاس لويس ومارسيلو فيرنيه (المرجع نفسه).

٥٨ - وقدم ممثل شيلي - باسم بوليفيا، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا - مشروع القرار A/AC.109/2007/L.8. وأكد مشروع القرار مجددا أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. ودعا القرار الطرفين إلى دعم عملية الحوار والتعاون الحالية من خلال استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل للنزاع، وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥٩ - وحسبما ورد في المحضر الموجز لتلك الجلسة (المرجع نفسه)، ذكر خورخي تايانا وزير خارجية الأرجنتين، في جملة أمور، أن الجمعية العامة واللجنة الخاصة تعتبران مسألة

(٩) www.casarosada.gov.ar

جزر ماليفيناس (جزر فوكلاند) مختلفة عن الخلافات الاستعمارية التقليدية لأنها تنطوي على خلاف سيادي. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) يعترف بعدالة مطالبة حكومته بجعل مسألة جزر ماليفيناس مسألة استعمارية تنطوي على وجود خلاف سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بوصفهما الطرفين الوحيدين. وخلص وزير الخارجية إلى أن القرار يستبعد، من خلال قبول وجود خلاف وحث الطرفين على التفاوض، تطبيق مبدأ تقرير المصير بوصفه وسيلة لتسوية الخلاف. وأن منح تقرير المصير إلى السكان البريطانيين الذين تم نقل أجدادهم من المملكة المتحدة بعد الاستيلاء غير المشروع، يفترض قبول انتهاك السلامة الإقليمية للأرجنتين. وكرر وزير الخارجية الإعراب عن استعداد حكومة الأرجنتين للتعاون مع المملكة المتحدة بشأن المسائل العملية الناشئة عن الحالة الجارية في جنوب الأطلسي، شريطة أن يساعد هذا التعاون على إيجاد ظروف مؤاتية لاستئناف مفاوضات السيادة وفقا لقرارات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. إلا أنه، على الرغم من إعادة العلاقات الثنائية مع المملكة المتحدة في عام ١٩٩٠، والتفاهم المؤقت الذي تم التوصل إليه بموجب صيغة سيادية، تواصل المملكة المتحدة إجراء تعديلات من جانب واحد في الحالة، من قبيل توسيع القاعدة العسكرية، انتهاكا لتلك الاتفاقات ولقرارات الجمعية العامة، لا سيما القرار ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. ومنذ عام ٢٠٠٦، كررت حكومته دعوة المملكة المتحدة لمناقشة وضع هذا التفاهم المؤقت وبصفة خاصة وجود خلاف سيادي والتزام الطرفين بحله من خلال استئناف المفاوضات الثنائية. علاوة على ذلك، أعادت الدولتان تأكيد التزامهما بالتفاوض وذلك في إعلانهما المشترك المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. وقال وزير الخارجية إن من المؤسف أن "عناد المملكة المتحدة منع حتى الآن من إجراء حوار صريح ومفتوح". ومضى وزير الخارجية قائلاً إن موقف المملكة المتحدة يتناقض تناقضاً حاداً مع موقف الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي اجتمعت ذلك الأسبوع في لواندا، وأعادت التأكيد على أنه يتعين على الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل حل الخلاف حول السيادة.

٦٠ - وفي الجلسة نفسها (المرجع نفسه)، أدلى ببيانات أيضاً ممثلو الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وسيراليون، وشيلي، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والكونغو.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦١ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، أشار عدة ممثلين إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). وأعرب ممثل الجمهورية الدومينيكية، متحدثاً باسم مجموعة ريو، عن دعم المجموعة لحكومة جمهورية الأرجنتين، وهي تشعر بالثقة بأن حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ستستأنفان المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة. ودعا ممثل أوروغواي الطرفين، متحدثاً باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة لها، إلى احترام إرادة المجتمع الدولي، كما يتجلى في القرارات ذات صلة، وإلى استئناف المفاوضات بغية حل نزاعهما (انظر الوثيقة A/C.4/62/SR.2).

٦٢ - وقال ممثل المملكة المتحدة، في إطار ممارسة حق الرد، إن موقف المملكة المتحدة من المسألة معروف تماماً وإن الممثل الدائم للمملكة المتحدة قد أعاد ذكره في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ولا شك لدى المملكة المتحدة في سيادتها على جزر فوكلاند (مالفيناس). ولا يمكن إجراء المفاوضات بشأن السيادة على الإقليم ما لم يرغب سكان الجزر في ذلك وحتى يرغبوا في ذلك (المرجع نفسه).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٣ - قررت الجمعية العامة، باعتمادها القرار ٣١٦/٥٨، أن يظل البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجاً في جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار في هذا الشأن. وحتى تاريخ صدور هذا التقرير، لم يرد أي إخطار من هذا القبيل من أي من الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة.